

بنية النزاع الدولي المعاصر بين التحول والتعقيد: من المواجهة التقليدية إلى ديناميات الفواعل الجديدة

The structure of contemporary international conflict between transformation and complexity: from traditional confrontation to the dynamics of new actors

سيد أحمد بن عطاءالله

جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، benatallahsidahmed@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2025/11/22 تاريخ قبول النشر: 2025/12/27 تاريخ النشر: 2025/12/30

ملخص:

يتناول هذا المقال النزاع الدولي المعاصر في ضوء التحولات البنيوية والتعقيدات المتنامية في النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، تحت عنوان: بنية النزاع الدولي المعاصر بين التحول والتعقيد: من المواجهة التقليدية إلى ديناميات الفواعل الجديدة، ويعرض البحث النزاعات الدولية باعتبارها ظواهر متعددة الأبعاد، تتجاوز نطاق الصراعات العسكرية التقليدية بين الدول لتشمل أبعاداً اقتصادية، ثقافية، بيئية، رقمية وإنسانية، مع بروز فواعل جديدة من غير الدول التي باتت تؤثر مباشرة في ديناميات النزاع واستراتيجياته. ويصنف المقال الفواعل الجديدة إلى أربع فئات رئيسية: الجماعات المسلحة غير النظامية، الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، المنظمات الدولية وغير الحكومية، والفاعلون الرقميون. وتبرز الدراسة أن هذه الفواعل تسهم في تعقيد طبيعة النزاع من خلال استخدام أدوات غير تقليدية، مثل الحرب الهجينة، النزاعات السيبرانية، العمليات الاقتصادية، والحروب الإعلامية والثقافية. ويستشهد المقال بأمثلة واقعية مثل جماعات بوكو حرام وحركة الشباب في إفريقيا، وداعش والقاعدة في الشرق الأوسط، وكذلك الشركات العسكرية الخاصة مثل "بلاك ووتر" و"فاغنر"، إضافة إلى دور المنظمات الدولية مثل بعثة الأمم المتحدة في الكونغو (MONUSCO) والمنظمات غير الحكومية كأطباء بلا حدود، والفواعل الرقمية مثل مجموعات القرصنة "Killnet" و"Anonymous"، ويناقش المقال أيضاً أشكال النزاعات الحديثة في القرن الحادي والعشرين، بما فيها النزاع الهجين، النزاع السيبراني، النزاع غير المتكافئ، النزاعات بالوكالة، والنزاعات الإنسانية والبيئية، مع التركيز على العلاقة بين التحولات الاقتصادية، العولمة، الثورة الرقمية، وتغير المناخ كمحركات أساسية للنزاعات المعاصرة. ويشير التحليل إلى أن الفاعل المركزي لم يعد الدولة وحدها، بل توسع ليشمل فواعل غير تقليدية وأدوات متعددة المستويات تتداخل فيها الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية.

وتخلص الدراسة إلى أن المقاربات الأحادية لم تعد كافية لمعالجة النزاعات الدولية، بل أصبحت الحاجة ملحة لاعتماد استراتيجيات متعددة المستويات تجمع بين الأمن، الدبلوماسية، التنمية، العدالة الاجتماعية، ومشاركة المجتمع المدني والفواعل غير الرسمية، مع تعزيز البحث العلمي متعدد التخصصات لتحليل النزاعات المعقدة وفهم ديناميات الفواعل الجديدة ووضع استراتيجيات مستدامة لحلها. وتؤكد الدراسة أن مستقبل النزاع الدولي سيكون مرتبطاً بقضايا غير تقليدية مثل المناخ، الهجرة، ندرة الموارد، التحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، ما يفرض تطوير أدوات تحليلية ونماذج تفسيرية جديدة.

الكلمات مفتاحية: النزاع الدولي المعاصر؛ التحول البنوي؛ الفواعل الجديدة؛ النزاع الهجين؛ النزاع السيبراني؛ المنظمات غير الحكومية؛ الشركات الأمنية الخاصة؛ النزاعات متعددة الأبعاد؛ السلام متعدد المستويات؛ تغير المناخ؛ الهويات الثقافية.

Abstract:

This article explores contemporary international conflict in the context of structural transformations and increasing complexity within the post-Cold War international system, under the title: "The Structure of Contemporary International Conflict Between Transformation and Complexity: From Traditional Confrontation to the Dynamics of New Actors". The study treats international conflicts as multi-dimensional phenomena that extend beyond traditional military confrontations between states to encompass economic, cultural, environmental, digital, and humanitarian dimensions, with the emergence of new non-state actors directly shaping conflict dynamics and resolution strategies. The study classifies these new actors into four main categories: non-state armed groups, private military and security companies, international and non-governmental organizations, and digital actors. It demonstrates that these actors complicate the nature of conflict by introducing non-traditional methods such as hybrid warfare, cyber conflicts, economic operations, and media-cultural campaigns. Real-world examples include Boko Haram and Al-Shabaab in Africa, ISIS and Al-Qaeda in the Middle East, private military companies such as Blackwater and Wagner, international organizations like the UN MONUSCO mission, NGOs such as Médecins Sans Frontières, and digital actors like the hacker groups Killnet and Anonymous. The article further examines the major forms of twenty-first-century conflict, including hybrid conflict, cyber conflict, asymmetric conflict, proxy wars, and humanitarian-environmental conflicts, highlighting the critical role of economic transformations, globalization, the digital revolution, and climate change as central drivers. The analysis emphasizes that the central actor is no longer exclusively the state; contemporary conflicts involve multi-level actors and tools that integrate military, political, economic, cultural, and environmental dimensions.

The study concludes that unilateral approaches are insufficient for addressing contemporary conflicts. There is an urgent need for multi-level strategies that integrate security, diplomacy, development, transitional justice, and civil society participation, alongside interdisciplinary research to analyze complex conflicts, understand the dynamics of new actors, and develop sustainable resolution strategies. The article highlights that future international conflicts will increasingly be linked to non-traditional challenges, including climate change, migration, resource scarcity, digital transformation, and artificial intelligence, necessitating the development of new analytical frameworks and interpretative models.

Keywords: Contemporary international conflict; structural transformation; new actors; hybrid conflict; cyber conflict; non-governmental organizations; private military companies; multi-dimensional conflict; multi-level peace; climate change; cultural identities.

1. مقدمة:

مقدمة شهدت العلاقات الدولية، منذ تشكلها كحقل معرفي مستقل بعد الحربين العالميتين، تحولات بنوية عميقة في طبيعة الفعل الدولي، تجلت في التغيرات الجوهرية التي طرأت على مفهوم النزاع الدولي. فبعد أن كان هذا المفهوم يرتبط بالصراع التقليدي بين الدول القومية حول قضايا السيادة أو المجال الحيوي، أصبح اليوم يفهم بوصفه ظاهرة مركبة متعددة المستويات والأبعاد¹، لقد أدت هذه التحولات إلى إعادة النظر في الأدوات والمفاهيم

التي اعتمدتها النظريات الكلاسيكية في تفسير النزاعات الدولية، إذ بات واضحاً أن منطق القوة الصّرف لم يعد كافياً لتفسير النزاعات الحديثة التي تتشابك فيها العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية².

فخلال العقود الأربعة الأخيرة، شهد العالم بروز أشكال جديدة من النزاعات تجاوزت الأطر التقليدية، حيث لم تعد الدول وحدها هي الفاعل الرئيس، بل ظهرت إلى جانبها جماعات مسلحة، ميليشيات محلية، منظمات إرهابية، وشركات أمنية خاصة، أصبحت تشكّل جميعها عناصر فاعلة ومباشرة في دينامية النزاع³، وقد جاء ذلك مترامناً مع تحولات عميقة في بنية النظام الدولي وفي وسائل التأثير والتدخل، مما أنتج أنماطاً جديدة من النزاعات توصف في الأدبيات السياسية الحديثة بـ «النزاعات المعقدة» أو «النزاعات الهجينة»⁴.

ولقد ساهمت التحولات التكنولوجية والرقمية، إلى جانب العولمة الاقتصادية، في إعادة تشكيل البنية العامة للنزاع الدولي، بحيث لم يعد مقتصرًا على المواجهات العسكرية بين جيوش نظامية، بل أصبح يشمل أبعاداً اقتصادية وثقافية وبيئية تعبّر عن تشابك المصالح وتداخل المستويات المحلية والإقليمية والدولية⁵. في ضوء ذلك، أضحت الحاجة ملحة لتبني مقاربات تحليلية متعددة المستويات قادرة على استيعاب هذا التعقيد، من خلال النظر إلى النزاع الدولي كظاهرة بنوية تتجاوز حدود الدولة إلى شبكة أوسع من الفواعل والعمليات العابرة للحدود⁶. وعليه، يسعى هذا المقال إلى تحليل تحولات النزاع الدولي في ظل تطور الفعل الدولي، من خلال خمسة محاور أساسية:

1 - التحولات التاريخية لمفهوم النزاع الدولي؛

2 - الفواعل الجديدة في النزاع المعاصر؛

3 - أشكال النزاعات في القرن الحادي والعشرين؛

4 - أبعاد النزاع المعقد (الاقتصادية، الثقافية، البيئية)؛

5 - نحو مقاربة متعددة المستويات لفهم النزاع المعاصر.

ويُختتم المقال بمحاولة تقديم رؤية تفسيرية شاملة تعتمد المقاربة متعددة المستويات كإطار منهجي لتحليل النزاعات الدولية الراهنة واستخلاص النتائج والتوصيات.

إن النزاع ليس ظاهرة طارئة في العلاقات الدولية، بل هو جزء من بنية النظام الدولي ذاته، يتبدّل شكله بتبدّل السياقات والفاعلين⁷. وهذا ما يفسّر انتقال الدراسات من المقاربات الواقعية الضيقة إلى مقاربات أكثر شمولاً تُعنى بفهم التعقيد البنوي للنزاعات المعاصرة. إشكالية الدراسة:

يشهد مفهوم النزاع الدولي تحولات جذرية في ظل تطور بنية الفعل الدولي، حيث لم يعد يُقاس فقط بحدّته العسكرية أو بانهصاره في التفاعلات بين الدول، بل أصبح يشمل فواعل جديدة غير تقليدية وأبعاداً اقتصادية وثقافية وبيئية عابرة للحدود. ومن هنا تنبثق الإشكالية المركزية التالية:

*كيف أعاد تطور الفعل الدولي تشكيل طبيعة النزاعات الدولية من صراعات تقليدية بين الدول إلى نزاعات معقدة متعددة المستويات والفواعل والأبعاد؟

الأسئلة الفرعية:

1 - كيف تطوّر مفهوم النزاع الدولي تاريخياً في أدبيات العلاقات الدولية؟

- 2 - من هم الفواعل الجدد في النزاعات الدولية المعاصرة؟
- 3 - ما الخصائص المميزة لأشكال النزاعات في القرن الحادي والعشرين؟
- 4 - كيف تؤثر الأبعاد الاقتصادية والثقافية والبيئية في تعقيد النزاعات الدولية؟
- 5 - ما جدوى المقاربة متعددة المستويات في فهم النزاعات المعاصرة؟

فرضيات الدراسة:

- 1 - إن تطور الفعل الدولي، مع صعود الفواعل من غير الدول، قد ساهم في إعادة تشكيل مفهوم النزاع الدولي ليصبح متعدد الأبعاد والمستويات⁸.
- 2 - التحولات التكنولوجية والعولمة والتشابك الاقتصادي تُعد من أهم العوامل التي أدت إلى بروز نزاعات جديدة تتجاوز الصراع العسكري المباشر نحو نزاعات اقتصادية وثقافية وبيئية⁹.

3 - أثبتت الأدوات التحليلية التقليدية لعلاقات القوة والنظام الدولي محدوديتها في تفسير النزاعات الحديثة، مما يستدعي اعتماد مقاربة متعددة المستويات¹⁰.

4 - تمثل المقاربة متعددة المستويات إطاراً منهجياً فعالاً لتحليل ديناميكيات النزاع الدولي من خلال دمج الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية ضمن الإطار البنوي العام للنظام الدولي¹¹.

أهداف الدراسة:

1 - تحليل التحولات التاريخية لمفهوم النزاع الدولي من النزاعات التقليدية إلى النزاعات المعقدة.

2 - تحديد الفواعل الجديدة في النزاع الدولي المعاصر، مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية والجماعات المسلحة العابرة للحدود.

3 - تصنيف وتحليل أشكال النزاعات في القرن الحادي والعشرين.

4 - إبراز الأبعاد الاقتصادية والثقافية والبيئية وتأثيرها على استمرارية النزاعات.

5 - اقتراح مقاربة تحليلية متعددة المستويات لفهم النزاعات المعاصرة.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي التاريخي لتتبع تطور مفهوم النزاع الدولي، والمنهج المقارن للمقارنة بين النزاع التقليدي والنزاع المعقد، إضافة إلى المنهج البنوي - الوظيفي متعدد المستويات لتحليل تداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية¹².

كما تستند الدراسة إلى الأدبيات النظرية الحديثة، والتقارير الدولية، والدراسات الميدانية التي تناولت ظاهرة النزاع في سياق العولمة والتحول الرقمي للنظام الدولي.

2. في تعريف النزاع الدولي:

يُعد النزاع الدولي من أبرز الظواهر السياسية التي رافقت تطور العلاقات بين الدول والمجتمعات عبر التاريخ. ويُعرّف عادة بأنه تفاعل سلبي بين وحدات سياسية مستقلة نتيجة تعارض المصالح أو القيم أو الأهداف¹³.

ويرى جاك روبينسون أن النزاع الدولي هو «حالة من التوتر أو المواجهة بين وحدات سياسية مستقلة بسبب اختلافات عميقة حول المصالح الوطنية، وغالباً ما يرتبط باستخدام أو التهديد باستخدام القوة»¹⁴.

تتعدد تعريفات النزاع الدولي بتعدد الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية، إذ يركّز الواقعيون على بُعد القوة والمصلحة، في حين يرى الليبراليون أن النزاعات يمكن احتواؤها عبر المؤسسات والقانون الدولي، بينما يربط البنيويون النزاع بالبنية الاقتصادية والاجتماعية للنظام الدولي¹⁵.

تتعدد تعريفات النزاع الدولي بتعدد الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية. ويمكن عرض أبرز هذه التعريفات الفكرية على النحو الآتي:

يرى توماس شيلينغ (Thomas Schelling)، أحد منظري المدرسة الواقعية الجديدة، أن النزاع الدولي لا يُقاس فقط باستخدام القوة، بل هو جزء من استراتيجية تقوم على التهديد والإقناع. ففي مؤلفه Strategy of Conflict، يؤكد أن النزاع يمكن أن يكون أداة ضغط سياسية تُمارس من خلال الردع أو التهديد باستخدام القوة¹⁶.

أما الباحث محمد عبد الله العريان، في دراسته النزاعات الدولية في الفكر السياسي العربي، فيعتبر النزاع الدولي تفاعلاً بين وحدات سياسية ناتجة عن تصادم مصالحها الحيوية أو تناقض سياساتها الخارجية، ويتأثر بعوامل داخلية مثل النظام السياسي والوضع الاقتصادي¹⁷.

ويذهب هنري كيسنجر (Henry Kissinger)، في كتابه Diplomacy، إلى أن النزاع الدولي يشكّل أداة من أدوات توازن القوى، حيث تستخدمه الدول الكبرى كوسيلة لإعادة تشكيل النظام الدولي وفق مصالحها¹⁸.

بينما يرى موريس دوفرجير (Maurice Duverger) النزاع الدولي هو في جوهره صراع أيديولوجي وثقافي يعكس اختلاف النظم السياسية ومبادئ الحكم، إذ تسعى كل دولة إلى فرض نموذجها السياسي على الأخرى¹⁹.

أما ماكس فيبر (Max Weber) فيعتبر أن النزاع الدولي هو شكل من أشكال الصراع على السلطة، تستخدمه الدول لتأكيد شرعيتها وتحقيق الهيمنة ضمن النظام الدولي²⁰.

ويقدم أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci) تفسيراً مغايراً ينبع من الفكر الماركسي، إذ يرى أن النزاع الدولي لا يقتصر على الجانب العسكري، بل يشمل صراع الهيمنة الثقافية والإيديولوجية التي تمارسها القوى الكبرى عبر مؤسساتها العالمية²¹.

كما تناول راجيف غاندي (Rajiv Gandhi) النزاع في سياق إنساني وأخلاقي، مؤكداً أن حل النزاعات لا يكون بالقوة، بل عبر الحوار والتعاون الدولي الذي يحقق العدالة والكرامة الإنسانية²².

أما في الفكر الإسلامي، فقد تم تناول النزاع في إطار مقاصدي وأخلاقي، حيث يُعتبر النزاع مشروعاً إذا كان دفاعاً عن الحق ورداً للعنوان، مع الالتزام بالوسائل السلمية كالتفاوض والوساطة. يقول تعالى: ﴿وَإِنْ جُنَحُوا لِلْسَّلَامِ فَأَجْزَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنفال: 61]²³.

وعليه يمكن تقديم تعريف شامل للنزاع الدولي بأنه: "صراع ينشأ نتيجة تباين أو تضارب في المصالح السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الأمنية بين وحدات دولية مستقلة، ويتخذ أشكالاً متعددة، مثل الحرب، التهديد العسكري، النزاعات القانونية أو الاقتصادية،

ويُدار ضمن منظومة من القواعد التي تهدف إلى الحد من التصعيد وتحقيق التسوية السلمية²⁴.

3. التحولات التاريخية لمفهوم النزاع الدولي

أولاً: المرحلة الكلاسيكية – النزاع كصراع مسلح بين دول ذات سيادة (ما قبل القرن العشرين)

في هذه المرحلة، كان يُنظر إلى النزاع الدولي بوصفه صراعاً عسكرياً مباشراً بين دول قومية تسعى لتحقيق مصالحها عبر استخدام القوة المسلحة. وقد تأثر هذا التصور بالفكر الواقعي الكلاسيكي الذي يرى في الحرب أداة طبيعية لحسم التناقضات بين الدول. فتوماس هوبز اعتبر أن النزاع حالة طبيعية بين البشر في غياب سلطة عليا، إذ كتب في اللفيثان أن "الحرب هي الحالة الأصلية للبشر، حيث يسود الخوف والبحث عن البقاء"²⁵.

وقد تجسّد هذا الفهم في الحروب الأوروبية الكبرى، خصوصاً حرب الثلاثين عاماً (1618-1648)، التي مثلت الحدث المؤسس لمفهوم السيادة الوطنية. فقد جاء صلح وستفاليا (1648) ليؤسس لنظام دولي جديد يقوم على مبدأ سيادة الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ما جعل النزاع الدولي يُفهم منذ ذلك الحين بوصفه صراعاً بين دول ذات سيادة، لا بين كيانات دينية أو إمبراطورية²⁶.

ثانياً: المرحلة الحديثة – النزاع كأداة استراتيجية داخل النظام الدولي ثنائي القطبية (1945-1990)

بعد الحرب العالمية الثانية وتأسيس الأمم المتحدة، انتقل مفهوم النزاع الدولي من المواجهات المباشرة إلى نزاعات بالوكالة تُدار ضمن بنية الحرب الباردة. فقد أصبحت التوترات العالمية محكومة بثنائية قطبية بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، وتجسدت في حروب مثل كوريا، فيتنام، وأنغولا.

خلال هذه الفترة، تطور المفهوم ليشمل البعد الأيديولوجي والاستراتيجي، وأصبحت النزاعات انعكاساً لبنية النظام الدولي نفسه. وقد صاغ كينيث والتز في نظريته البنوية أن "النزاعات الدولية ما هي إلا نتاج طبيعي لبنية النظام الدولي اللامركزي، حيث يسود منطق البقاء والشك المتبادل"²⁷.

ثالثاً: مرحلة ما بعد الحرب الباردة – تصاعد النزاعات غير المتماثلة (1990-2010)

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ساد اعتقاد بأن العالم يتجه نحو السلام الديمقراطي كما طرح فرانسيس فوكوياما في أطروحته عن "نهاية التاريخ"، لكن الواقع أثبت العكس، إذ شهدت التسعينيات تصاعداً في النزاعات الداخلية والإثنية والدينية التي تحولت بفعل التدخلات الخارجية إلى نزاعات دولية.

وفي هذا السياق، ظهر مفهوم النزاعات غير المتماثلة (Asymmetric Conflicts)، أي النزاعات التي لا تدور بين جيوش نظامية بل بين دول ومجموعات مسلحة غير حكومية. وقد قدّم إدوارد أزار (Edward Azar) مفهوم النزاعات الممتدة (Protracted Social Conflicts) لتفسير النزاعات التي تتجذر في تهميش مجموعات اجتماعية داخل الدولة وتستدعي تدخلات دولية معقدة²⁸.

رابعاً: المرحلة المعاصرة – النزاع المعقد ومتعدد الأبعاد (2010-الآن)

في المرحلة الراهنة، أصبح النزاع الدولي أكثر تعقيداً وتشابكاً نتيجة تداخل العوامل الاقتصادية، البيئية، الرقمية، والهوياتية، لم يعد بالإمكان تفسير النزاعات من زاوية واحدة فقط، بل أصبح من الضروري اعتماد مقاربة متعددة المستويات تشمل التحليل البنيوي، المؤسساتي، والسلوكي، وتتسم النزاعات الحديثة بتعدد الفاعلين من دول، جماعات مسلحة، شركات أمنية خاصة، ومنظمات غير حكومية، إضافة إلى البعد السيبراني الذي بات يشكل ساحة جديدة للصراع. ويشير الباحث هيريكي كوفوني (Hérrique Cuivoni) إلى أن "النزاع الدولي في القرن الحادي والعشرين لا يمكن فصله عن ديناميات العولمة، حيث تتقاطع فيه الأزمات المالية، والتحويلات المناخية، والهجرات القسرية، ما يجعله يتجاوز البعد العسكري إلى أزمة مجتمعية شاملة"²⁹.

4. الفواعل الجديدة في النزاع الدولي المعاصر

شهدت البيئة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة تحولات بنيوية عميقة مست مختلف أبعاد العلاقات الدولية، وأعدت رسم ملامح التفاعل داخل النظام الدولي. فقد تراجعت هيمنة الدولة بوصفها الفاعل الوحيد والمطلق في إدارة الصراع، لصالح بروز فواعل جديدة غير حكومية، صارت تشارك في النزاع إلى جانب الدول، أو في مواجهتها، أو أحياناً بدلاً عنها. هذه الدينامية المستحدثة جعلت من النزاع الدولي المعاصر فضاءً مفتوحاً تتقاطع فيه المصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية بين أطراف متعددة المستويات.

يقتضي تحليل ظاهرة الفواعل الجديدة في النزاع الدولي مقاربة متعددة الأبعاد، تأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه الفواعل، وأهدافها، وأدواتها، وأثرها على النظام الدولي التقليدي. ويمكن تصنيف أبرز هذه الفواعل في أربع فئات أساسية: الجماعات المسلحة غير النظامية، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وأخيراً الفاعلون الرقميون.

أولاً: الجماعات المسلحة غير النظامية (Non-State Armed Groups)

تُعد الجماعات المسلحة غير النظامية أحد أبرز التحديات الأمنية والسياسية في النزاعات الحديثة، إذ تحولت من مجرد فواعل هامشية إلى أطراف مركزية قادرة على تقويض استقرار الدول، وتغيير موازين القوى. وقد ظهرت هذه الجماعات بأشكال متعددة: حركات دينية متشددة، تنظيمات إرهابية وانفصالية، وشبكات إرهابية عابرة للحدود مثل القاعدة وداعش وبوكو حرام وحركة الشباب الصومالية.

تعتمد هذه الجماعات على استخدام العنف السياسي كأداة لتحقيق أهداف أيديولوجية أو دينية أو جهوية، وتستثمر هشاشة الدولة أو ضعف مؤسساتها لتوسيع نفوذها الميداني. فهي لا تكتفي بمواجهة القوات النظامية، بل تبني أيضاً مؤسسات بديلة (قضائية، أمنية، وخدمائية) تُكسبها نوعاً من الشرعية الاجتماعية داخل مناطق سيطرتها، ويشير الباحث (Paul Rogers) إلى أن "النزاعات المعاصرة أصبحت في كثير من الأحيان تدور بين دولة وجماعة غير حكومية ذات طابع ديني أو إثني، مما يجعل التسوية الدبلوماسية أكثر تعقيداً بسبب غياب التماثل المؤسسي بين الطرفين"³⁰، كما أن هذه الجماعات، بفضل شبكاتها المالية العابرة

للحدود، أصبحت تتفاعل مع الاقتصاد العالمي غير الرسمي (تجارة السلاح، المخدرات، المعادن النادرة...)، ما يجعلها جزءاً من منظومة صراعية اقتصادية موازية. من جهة أخرى، أدى تزايد أدوار هذه الجماعات إلى تحدي المفهوم التقليدي لاحتكار الدولة لاستخدام العنف المشروع، وهو ما دفع بعض الباحثين إلى وصفها بـ «الفاعلين شبه الدوليين» (Quasi-State Actors)، لما تمتلكه من هياكل تنظيمية، وموارد مالية، وقواعد اجتماعية³¹.

ثانياً: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة (Private Military and Security Companies)

منذ تسعينيات القرن العشرين، ومع تصاعد موجة خصخصة الحرب، ظهرت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كأحد أهم الفواعل الجديدة في النزاعات الدولية. هذه الشركات، مثل Blackwater الأمريكية التي أصبحت لاحقاً Academi، وWagner الروسية، لا تعمل فقط لحساب الدول، بل كذلك لصالح منظمات دولية، شركات متعددة الجنسيات، أو حتى أطراف محلية في مناطق النزاع.

تقوم هذه الشركات بتوفير خدمات تشمل التدريب العسكري، الحماية اللوجستية، جمع المعلومات الاستخباراتية، وحتى المشاركة المباشرة في العمليات القتالية. وقد برزت خطورتها خلال حرب العراق (2003) وأوكرانيا وسوريا، حيث تورط بعضها في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

ويحذر الباحث "بيترسنغر" (Peter Singer) من أن "الاستعانة المتزايدة بالشركات العسكرية الخاصة يُفرغ مبدأ احتكار الدولة لاستخدام القوة من مضمونه، ويحوّل الحرب إلى نشاط تجاري تحكمه منطق الربح والخسارة"³².

كما أن غياب الإطار القانوني الدولي المنظم لأنشطتها يُثير إشكاليات أخلاقية وسياسية تتعلق بالمساءلة، خاصة في حال تورطها في جرائم ضد المدنيين. في المقابل، ترى بعض الدول أن هذه الشركات تمثل أداة لتقليل التكاليف السياسية والبشرية للحرب، ما يجعلها خياراً استراتيجياً جذاباً في النزاعات الحديثة.

ثالثاً: المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية كفاعلين جدد في النزاع الدولي

لقد أدّت التحولات البنوية في النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة إلى إعادة تشكيل أدوار الفواعل الدولية، حيث لم تعد الدولة وحدها المحتكر المطلق لاستخدام القوة أو التفاوض باسم المصلحة العليا، بل ظهرت فواعل مؤسسية جديدة تتدخل في مسار النزاعات وتسويتها. وتشمل هذه الفواعل كلاً من المنظمات الدولية الحكومية مثل الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الإفريقي، وحلف شمال الأطلسي، وكذلك المنظمات غير الحكومية كـ "العفو الدولية" و "أطباء بلا حدود" وغيرها³³.

تمارس المنظمات الدولية الحكومية تأثيرها من خلال آليات الشرعية القانونية والتفويض الدولي، إذ تُعدّ قرارات مجلس الأمن الدولي مثلاً أداة لتوجيه مسارات النزاع أو فرض عقوبات أو السماح بالتدخل العسكري باسم حماية السلم والأمن الدوليين. هذه الآلية جعلت من الأمم المتحدة مركزاً لصياغة قواعد التدخل والتسوية، سواء عبر الدبلوماسية الوقائية أو عمليات حفظ السلام أو بناء السلام بعد النزاعات (Peacebuilding)³⁴.

أما المنظمات غير الحكومية فقد تحولت بدورها إلى فاعلين مكمّلين أو حتى منافسين للمنظمات الرسمية، بفضل قدرتها على الوصول إلى الميدان والقيام بأدوار إنسانية، حقوقية، وإعلامية ضاغطة. فهي توظف أدوات "القوة الناعمة" لتشكيل الرأي العام الدولي حول النزاعات، كما في حالة تقارير "هيومن رايتس ووتش" حول الحرب في سوريا، أو تدخل "أطباء بلا حدود" في الصومال وجنوب السودان. وقد أصبحت هذه المنظمات عنصرًا فاعلاً في صياغة سردية النزاع من خلال الشهادات الميدانية والتقارير الحقوقية التي تؤثر على قرارات الدول والمنظمات الكبرى³⁵.

رابعاً: الفاعلون الرقميون (السيبرانيون) وتأثيرهم في النزاعات الحديثة

من أبرز ملامح القرن الحادي والعشرين صعود الفضاء السيبراني كساحة جديدة للصراع الدولي. فقد انتقلت المنافسة بين الدول من ميادين الأرض والبحر والجو إلى المجال الرقمي، حيث أصبحت الهجمات الإلكترونية (Cyber Attacks) أداة رئيسية في تحقيق الأهداف الجيوسياسية والاقتصادية. وتُعدّ مؤسسات الدولة، الشركات، والأفراد جميعهم أهدافاً محتملة ضمن ما يُعرف بـ "حروب الجيل الخامس" التي تعتمد على التكنولوجيا والمعلومات كسلاح استراتيجي³⁶.

يُعتبر الفاعلون الرقميون نوعاً جديداً من اللاعبين في النظام الدولي، إذ لا يقتصر على الحكومات بل يشملون مجموعات القرصنة المنظمة (مثل Anonymous)، والشركات التكنولوجية الكبرى (مثل Google و Meta)، وحتى الفواعل الفردية ذات القدرات التقنية العالية. هؤلاء يمتلكون إمكانيات واسعة للتأثير في الأمن القومي للدول، سواء عبر تعطيل البنى التحتية الحيوية أو تسريب المعلومات الحساسة أو التأثير في العمليات الانتخابية كما حدث في الولايات المتحدة سنة 2016.

لقد تحوّل الفضاء السيبراني إلى مجال جديد للهيمنة الجيوسياسية، تسعى فيه القوى الكبرى إلى فرض معاييرها الرقمية وحماية فضاءها المعلوماتي. وبهذا المعنى، أصبح الصراع السيبراني امتداداً طبيعياً لتنافس القوى في النظام الدولي، حيث يتقاطع البعد التكنولوجي مع الاقتصادي والعسكري والثقافي في آنٍ واحد.

خامساً: التحليل التركيبي لظاهرة تعدد الفواعل وأثرها على مفهوم السيادة والنزاع الدولي

لقد أدى بروز فواعل جديدة في المشهد الدولي (من جماعات مسلحة، وشركات أمنية، ومنظمات غير حكومية، وفاعلين رقميين) إلى إعادة تعريف جوهر مفهوم السيادة في العلاقات الدولية، وإلى تحولات عميقة في طبيعة النزاع الدولي ذاته. فلم يعد الصراع المعاصر قائماً فقط بين دول قومية ذات حدود واضحة وجيوش نظامية، بل أصبح فضاءً مفتوحاً تتفاعل فيه مستويات متعددة من الفاعلين، لكل منهم أدوات واستراتيجياته الخاصة.

يشير العديد من الباحثين إلى أن هذا التحول البنوي يمثل أحد أبرز مظاهر العولمة الأمنية والسياسية، حيث تراجعت قدرة الدولة على احتكار العنف المشروع، وعلى التحكم في تدفق المعلومات، ويرى ديفيد هيلد (David Held) أن السيادة في ظل العولمة لم تعد تُمارَس في إطار وطني مغلق، بل أصبحت "موزعة" بين مستويات الحكم المختلفة (المحلي، الإقليمي، الدولي)، وهو ما خلق ما يسميه بـ "التعددية السيادية" (pluralized)

(sovereignty)، التي تسمح بتقاسم الأدوار بين الدول والفواعل من غير الدول في إدارة الشأن العالمي³⁷.

في هذا السياق، لم تعد النزاعات الدولية قابلة للفهم وفق المنظور التقليدي للنظام الدولي، بل باتت أقرب إلى نزاعات شبكية متعددة المستويات، حيث تتقاطع المصالح بين الدول والشركات والمنظمات والجماعات وحتى الأفراد. هذه الطبيعة الشبكية للنزاع جعلت من الصعب التمييز بين الفاعل الرسمي وغير الرسمي، بين العنف المشروع وغير المشروع، وبين السلم والحرب في معناهما الكلاسيكي. ويعتبر المال والسلاح، لصالح فواعل تتجاوز الحدود وتعمل ضمن شبكات عابرة للدولة. وبهذا المعنى، أصبحت السيادة ذات طبيعة نسبية ومرنة أكثر من كونها مطلقة، تخضع لتفاعلات معقدة بين المحلي والعالمي، الرسمي وغير الرسمي. كما يشير ريتشارد فولك (Richard Falk) إلى أن تنامي دور الفواعل غير الحكومية يمثل "ثورة صامتة" في النظام الدولي، إذ أوجد فضاءً جديداً للمسؤولية الدولية والمساءلة الأخلاقية يتجاوز احتكار الدولة للعلاقات الخارجية³⁸.

هذه التحولات انعكست بشكل مباشر على آليات تسوية النزاعات، حيث أصبح نجاح أي عملية سلام مرتبطاً بقدرة الأطراف المتدخلة على إشراك جميع الفاعلين المؤثرين في النزاع، بما في ذلك المجتمع المدني، الشركات، والفاعلين الرقميين.

وعليه، يمكن القول إن تعدد الفواعل في النزاعات الدولية المعاصرة أعاد صياغة مفهوم القوة ذاته، فبدلاً من أن تُقاس القوة فقط بالعناصر العسكرية والاقتصادية، أصبحت تشمل أيضاً القدرة على التأثير المعلوماتي، والشرعية الأخلاقية، والتحكم في السرديات الإعلامية. فـ"القوة في القرن الحادي والعشرين"، كما يصفها جوزيف ناي، "هي مزيج من الإقناع والإكراه والمصادقية"، أي توازن بين القوة الصلبة والقوة الناعمة والذكية³⁹.

في ضوء ذلك، يتضح أن فهم النزاعات المعاصرة لا يمكن أن يتم بمعزل عن إدراك تعدد مستويات الفعل الدولي، وتداخل الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الرقمية، والإنسانية. فالعالم اليوم يشهد انتقالاً من نظام الدول إلى نظام الشبكات، حيث تتفاعل المصالح والأفكار عبر فضاءات مفتوحة، مما يجعل من دراسة الفواعل الجديدة أمراً جوهرياً لفهم ديناميات الصراع والتسوية في القرن الحادي والعشرين⁴⁰.

5. أشكال النزاع الدولي في القرن الحادي والعشرين

مع مطلع القرن الحادي والعشرين، لم تعد النزاعات الدولية تنحصر في الحروب النظامية بين الدول، بل تطورت لتأخذ أشكالاً أكثر تنوعاً وتشابكاً، تتداخل فيها الأبعاد العسكرية مع الأبعاد الاقتصادية، التكنولوجية، والثقافية⁴¹. لقد فرضت التحولات الجيوسياسية والاقتصادية، إلى جانب الثورة الرقمية، واقعاً جديداً أعاد تشكيل أنماط النزاع وأدواته، مما يستدعي مراجعة التصنيفات التقليدية للنزاعات الدولية⁴². ويمكن تصنيف أبرز أشكال النزاع الدولي المعاصر كما يلي:

أولاً: النزاع الهجين (Hybrid Conflict)

يُعد النزاع الهجين من أبرز سمات الصراع المعاصر، حيث يتميز بدمج الوسائل العسكرية وغير العسكرية، النظامية وغير النظامية، في آن واحد، مع توظيف أدوات الحرب النفسية والإعلامية والإلكترونية والاقتصادية في مواجهة الخصم. وقد برز هذا النمط

بوضوح في الأزمة الأوكرانية منذ عام 2014، حين استخدمت روسيا استراتيجيات هجينة جمعت بين التدخل العسكري المباشر والحرب السيبرانية والدعاية الإعلامية⁴³. ويصف الباحث "فرانك هوفمان" (Frank Hoffman) هذا الشكل من الصراع بأنه "دمج منسق بين وسائل تقليدية وغير تقليدية تُدار بطريقة موحدة لتقويض إرادة الخصم وتحقيق أهداف سياسية دون إعلان حرب صريح"⁴⁴.

ثانيًا: النزاع السيبراني (Cyber Conflict)

في ظل الثورة الرقمية، أصبح الفضاء الإلكتروني ساحة جديدة للصراع الدولي، حيث تقوم الدول – وأحيانًا فواعل من غير الدول – بشن هجمات سيبرانية تستهدف البنى التحتية الحيوية مثل شبكات الكهرباء، والمياه، والمؤسسات المالية، والأنظمة العسكرية⁴⁵. ومن أبرز الأمثلة على ذلك فيروس ستوكسنت (Stuxnet) الذي استهدف البرنامج النووي الإيراني، أو الهجمات الروسية على إستونيا سنة 2007⁴⁶. وتشير دراسات لمراكز بحث استراتيجية إلى أن الصراع السيبراني يُعد أكثر تهديدًا من الحروب التقليدية، لأنه منخفض الكلفة، وسريع، ويصعب تتبع مصدره، مما يجعله أداة فعالة لتحقيق التفوق دون مواجهة مباشرة⁴⁷.

ثالثًا: النزاع غير المتكافئ (Asymmetric Conflict)

تُميز هذه النزاعات بعدم التكافؤ في القوة والموارد بين أطراف الصراع، كما هو الحال في النزاعات التي تخوضها الدول ضد جماعات مسلحة أو حركات مناهضة للاحتلال والغزو تستخدم تكتيكات حرب العصابات، ومن الأمثلة البارزة: الصراع الأمريكي ضد حركة طالبان⁴⁸.

ويشير الباحث إيفان أرغويلا (Ivan Arreguín-Toft) إلى أن النزاع غير المتكافئ يعكس تحولًا في ميدان الحرب، إذ لا يسعى الطرف الأضعف إلى تحقيق نصر عسكري مباشر، بل إلى إضعاف إرادة العدو واستنزافه سياسيًا ونفسيًا⁴⁹.

رابعًا: النزاع بالوكالة (Proxy War)

يُعد النزاع بالوكالة من أكثر الأشكال تكرارًا في القرن الحادي والعشرين، إذ تخوض أطراف محلية صراعات عسكرية نيابة عن قوى إقليمية أو دولية. وتُعد الحربان السورية واليمنية أبرز الأمثلة المعاصرة، حيث تتقاطع فيها مصالح قوى كبرى (كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا) مع قوى إقليمية (كإيران والسعودية وتركيا) عبر دعم جماعات مسلحة أو حكومات متنازعة⁵⁰. ويصف الباحث "أندرو مامفورد" (Andrew Mumford) الحروب بالوكالة بأنها "وسيلة لتقليل الكلفة المباشرة للحرب، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية عبر أدوات محلية دون انخراط عسكري شامل"⁵¹.

خامسًا: النزاع الإنساني – البيئي (Humanitarian-Environmental Conflict)

ظهر هذا الشكل نتيجة لتزايد الضغط على الموارد الطبيعية وتغير المناخ وندرة المياه، مما أدى إلى بروز نزاعات ذات طابع بيئي وإنساني، كما في صراعات منطقة البحيرات العظمى في إفريقيا، أو النزاعات حول مياه نهر النيل⁵². ويحذر برنامج الأمم المتحدة للبيئة

(UNEP) من أن تغير المناخ يمكن أن يتحول إلى عامل مضاعف للنزاع، خاصة في الدول الهشة، حيث يؤدي إلى زيادة النزوح والتوترات العرقية والحدودية⁵³.

6. أبعاد النزاع المعقد: البعد الاقتصادي، الثقافي، والبيئي

لم يعد النزاع الدولي في القرن الحادي والعشرين مقتصرًا على الجانب العسكري أو السياسي فحسب، بل تحول إلى ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد تتشابك فيها الاعتبارات الاقتصادية والثقافية والبيئية في شبكة ديناميكية من التفاعلات. هذا التحول فرض على الباحثين في العلاقات الدولية تطوير مقاربات تحليلية جديدة تتجاوز الرؤية الواقعية الكلاسيكية للنزاع بوصفه مجرد صراع على القوة، نحو فهم أشمل لطبيعة «النزاع المعقد» الذي يعكس الترابط العضوي بين الاقتصاد، والثقافة، والبيئة في تشكيل أسباب واستمرارية الصراعات المعاصرة.

أولاً: البعد الاقتصادي للنزاع

يُعد البعد الاقتصادي من أهم المحددات في تفسير النزاعات الدولية الحديثة، إذ باتت الموارد الطبيعية والسيطرة على الأسواق والممرات التجارية والمناطق الجيوستراتيجية تشكل دوافع أساسية لتفجر النزاعات، خاصة في مناطق الجنوب العالمي. ففي إفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية والشرق الأوسط، على سبيل المثال، تُظهر الدراسات أن السيطرة على النفط والغاز والماس والكوبالت تُعد من بين أهم مصادر تمويل الحروب الأهلية واستمرارها. يرى بول كولير (Paul Collier) أن "الطمع وليس الحرمان هو ما يغذي العديد من النزاعات المعاصرة"، موضحاً أن الجماعات المسلحة تستغل الموارد الطبيعية لتمويل الحرب بدل تمويل التنمية، مما يحول الاقتصاد السياسي للنزاع إلى آلية لإدامة العنف بدل تجاوزه⁵⁴، هذا المنظور يربط بين الاقتصاد والعنف من خلال ما يُعرف بـ "لعنة الموارد" (Resource Curse)، حيث يصبح الثراء الطبيعي عامل ضعفٍ سياسي بدل أن يكون مصدر استقرار وتنمية، كما تسهم التبعية الاقتصادية والعولمة غير المتكافئة في تعميق الفوارق بين الدول، مما يولد أحياناً توترات جيوسياسية، كما في الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية أو الصراعات البحرية في بحر الصين الجنوبي. هكذا يتضح أن الاقتصاد لم يعد مجرد متغير تابع في النزاعات، بل أصبح محركاً بنيوياً لها، سواء من حيث الدوافع أو آليات التمويل أو النتائج. ومن جهة أخرى، تُعمّق العولمة الاقتصادية غير المتكافئة الفوارق بين الدول، إذ تخلق تبعية اقتصادية تجعل بعض الاقتصادات عرضة للابتزاز أو للعقوبات

ثانياً: البعد الثقافي والهوياتي للنزاع

يمثل البعد الثقافي والهوياتي أحد أكثر الأبعاد حساسية في النزاعات المعاصرة، إذ تُظهر التجارب التاريخية أن الاختلافات الدينية واللغوية والإثنية قد تتحول بسهولة إلى وقود للنزاعات المسلحة متى ما تم استغلالها سياسياً أو أيديولوجياً. شهدت رواندا عام 1994 إبادة جماعية خلفت أكثر من 800 ألف قتيل بسبب الانقسام الإثني بين الهوتو والتوتسي، كما تفككت يوغوسلافيا في تسعينيات القرن الماضي نتيجة تصاعد النزاعات القومية والهوياتية⁵⁴.

وقد حذر صامويل هنتنغتون (Samuel Huntington) في أطروحته الشهيرة "صدام الحضارات" من أن «الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون حدود النزاعات المستقبلية»⁵⁵، معتبراً أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة ستشهد انتقال الصراع من الأيديولوجيا إلى الثقافة والدين. ومع أن هذا الطرح تعرض لانتقادات عديدة من قبل باحثين رأوا فيه اختزالاً تبسيطياً للتفاعلات الدولية المعقدة، إلا أنه لا يمكن إنكار أن العوامل الثقافية والهوياتية لعبت دوراً محورياً في العديد من الصراعات الحديثة، لا سيما في المجتمعات التعددية الهشة أو تلك الخارجة من الاستعمار.

كما يمكن ملاحظة أن الخطابات الثقافية كثيراً ما تُستخدم لتبرير النزاع أو تأطيره سياسياً، سواء عبر تعبئة الهويات الدينية أو استدعاء الموروثات التاريخية. وتبرز النزاعات في ميانمار (ضد أقلية الروهينغا) أو في الهند (بين المسلمين والهندوس) هذا التداخل بين الدين والسياسة في إنتاج العنف. في هذا السياق، يصبح البعد الثقافي ليس فقط مفسراً للنزاع، بل أيضاً أداة تعبئة واستقطاب اجتماعي وسياسي.

ثالثاً: البعد البيئي للنزاع

تزايدت أهمية البعد البيئي في تحليل النزاعات المعاصرة، إذ أصبحت التغيرات المناخية، وندرة المياه، والتصحر، والكوارث البيئية تشكل عوامل ضغط مباشرة وغير مباشرة تؤدي إلى صراعات جديدة حول الموارد. فالمناطق التي تعاني من شح الموارد الطبيعية غالباً ما تكون أكثر عرضة للتوترات والنزاعات، كما هو الحال في منطقة الساحل الإفريقي حيث أدى الجفاف ونقص المياه إلى تراجع الإنتاج الزراعي، ونزوح السكان، وتصاعد المواجهات بين المزارعين والرعاة⁵⁶.

تشير تقارير الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) إلى أن 40% من النزاعات الداخلية في العقود الأربعة الأخيرة كانت مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر باستغلال الموارد الطبيعية، مثل الأراضي الخصبة والمعادن والمياه. كما يعتبر تغير المناخ «مضاعفاً للمخاطر» (Risk Multiplier)، إذ يفاقم من هشاشة الدول الضعيفة من خلال زيادة معدلات الفقر، وتراجع الأمن الغذائي، وارتفاع مستويات النزوح الداخلي، ما يخلق بيئة مواتية لاندلاع النزاعات ومن جانب مقابل تُبرز هذه المعطيات أن البعد البيئي لم يعد مجرد عنصر هامشي في تحليل النزاع، بل تحول إلى عامل بنيوي يعيد تشكيل خريطة الأمن الدولي. ومن المرجح أن تكون الحروب المستقبلية حروب موارد أكثر منها حروب أيديولوجيات، خصوصاً في ظل تزايد الطلب العالمي على الماء والطاقة والغذاء، وتدهور النظام البيئي العالم.

7. نحو مقارنة متعددة المستويات لفهم النزاع المعاصر

يشهد حقل العلاقات الدولية في الوقت الراهن تحولاً منهجياً في دراسة النزاعات، يتمثل في الانتقال من المقاربات الخطية الأحادية التفسير إلى مقاربات متعددة المستويات (Multi-Level Approaches) تسعى إلى دمج مختلف العوامل البنوية والفاعلية في إطار تحليلي متكامل. فالنزاع الدولي المعاصر، في ظل العولمة وتعدد الفواعل، لم يعد قابلاً للفهم من زاوية واحدة — سواء كانت سياسية، اقتصادية، أو ثقافية — بل يتطلب تحليلاً يأخذ في الحسبان التفاعلات المعقدة بين المستوى الدولي، الإقليمي، والدولي-المحلي.

أولاً: من المقاربات الأحادية إلى المقاربة التكاملية

لقد عجزت النظريات التقليدية للعلاقات الدولية — الواقعية والليبرالية خصوصاً — عن الإحاطة الكاملة بظاهرة النزاع المعاصر. فبينما ركزت المدرسة الواقعية على مبدأ القوة والمصلحة، واعتبرت النزاع نتيجةً لطبيعة النظام الدولي الفوضوي، ركزت المدرسة الليبرالية على المؤسسات الدولية وآليات التعاون. غير أن التحديات الجديدة، مثل الإرهاب العابر للحدود، والصراعات البيئية، والفواعل غير الحكومية، فرضت تجاوز هذه الثنائيات نحو رؤية أكثر شمولية. من هنا برزت الحاجة إلى مقاربة تكاملية متعددة المستويات، تقوم على الجمع بين التحليل البنوي (المتعلق بالنظام الدولي وتوازن القوى) والتحليل الفاعلي (المتعلق بدور الدول والمنظمات والفاعلين غير الحكوميين). وقد طوّر باحثون مثل كينيث والتز (Kenneth Waltz) وباري بوزان (Barry Buzan) هذا التوجه، معتبرين أن فهم النزاع يقتضي تحليل تفاعلات المستويات الثلاثة:

1 - النظام الدولي،

2 - الدولة،

3 - الفرد أو الجماعة⁵⁷.

ومن ثم فإن هذه المقاربة تمكّن من تفسير كيف يمكن أن يؤدي عامل محلي (مثل تهمة جماعة إثنية) إلى إشعال نزاع إقليمي بتداعيات دولية، كما في حالة النزاع في دارفور أو أزمة اللاجئين السوريين.

ثانياً: مستويات التحليل في تفسير النزاعات المعاصرة

المستوى الدولي (النظامي): يُركّز هذا المستوى على بنية النظام الدولي، وتوزيع القوة بين الفواعل الكبرى، ودور المنظمات الدولية في إدارة الصراعات. فالعولمة والاعتماد المتبادل الاقتصادي أوجدا نوعاً من «التشابك البنوي» الذي يجعل النزاعات في منطقة ما تؤثر في مناطق أخرى، كما في الأزمة الأوكرانية التي تجاوزت طابعها الجغرافي لتصبح أزمة نظام عالمي بين الغرب وروسيا.

المستوى الإقليمي: تُبرز النظريات الإقليمية للأمن (Regional Security Complex Theory) — كما صاغها باري بوزان — أن المناطق الإقليمية تشكل فضاءات خاصة للأمن والنزاع، حيث تكون الدول داخل الإقليم أكثر تفاعلاً وترابطاً من تفاعلها مع الخارج⁵⁸. فالنزاعات في الشرق الأوسط، والساحل الإفريقي، وجنوب شرق آسيا تُظهر أن البيئة الإقليمية تلعب دوراً محورياً في تحديد طبيعة واستمرارية الصراعات.

المستوى الوطني والمحلي: على هذا المستوى، تتجلى ديناميات الهوية، الفقر، ضعف الحكم، واللامساواة كعوامل داخلية مؤثرة في النزاع. كما يمكن أن يكون الفاعل المحلي — سواء كان حركة اجتماعية، ميليشيا، أو زعيم تقليدي — نقطة انطلاق لتحول النزاع المحلي إلى أزمة إقليمية أو دولية. ومن هنا، فإن أي مقاربة علمية لتسوية النزاعات لا بد أن تبدأ من فهم البنية الاجتماعية والاقتصادية المحلية⁵⁹.

ثالثاً: نحو نموذج تفسيري شامل

تسعى المقاربة متعددة المستويات إلى بناء نموذج تفسيري ديناميكي يدمج بين: العوامل البنوية (النظام الدولي، الاقتصاد العالمي، البيئة الجيوسياسية)، وذلك ضمن منطق التأثير

المتبادل (Mutual Causation)، الذي يفترض أن كل مستوى من هذه المستويات يؤثر ويتأثر بالآخر. بهذا المعنى، يصبح النزاع المعاصر ظاهرة تفاعلية مركبة، وليس مجرد نتاج لعامل واحد. فمثلاً، النزاع في الساحل الإفريقي لا يمكن فهمه فقط باعتباره مسألة أمنية، بل يجب النظر إليه كحصيلة تفاعل بين الفقر الاقتصادي، هشاشة الدولة، تغير المناخ، وتنافس القوى الدولية.

رابعاً: دلالات منهجية واستشرافية

إن تبني مقارنة متعددة المستويات لفهم النزاع يفتح آفاقاً جديدة أمام البحث الأكاديمي وصنع القرار الدولي. فمن الناحية المنهجية، تتيح هذه المقاربة تجاوز الانقسام بين التحليل الماكرو (Macro) والميكرو (Micro)، عبر دمجها في رؤية تركيبية. ومن الناحية العملية، تُمكن من تصميم سياسات وقائية واستباقية تراعي الترابط بين التنمية، الحكم، والأمن، بدل الاكتصار على الحلول العسكرية أو السياسية الضيقة.

وبالنظر إلى المستقبل، يُتوقع أن تشهد الدراسات الأمنية تحولاً نحو نموذج «الأمن الإنساني» (Human Security) الذي يضع الفرد في مركز الاهتمام بدل الدولة، ويعتبر أن تحقيق العدالة البيئية، والإنصاف الاقتصادي، والاعتراف الثقافي هي مفاتيح منع النزاعات المعقدة في القرن الحادي والعشرين.

8. الخاتمة:

أظهرت الدراسة أن النزاعات الدولية المعاصرة لم تعد محكومة بالأنماط التقليدية للحروب بين الدول أو التنافس الإيديولوجي، كما كان سائداً خلال الحرب الباردة، بل أصبحت معقدة ومتعددة الأبعاد، تتقاطع فيها القضايا العسكرية، الاقتصادية، الثقافية، البيئية والرقمية، مع بروز فواعل جديدة من غير الدول، مثل الجماعات المسلحة، الشركات الأمنية الخاصة، المنظمات الدولية وغير الحكومية، والفاعلين الرقميين.

كما كشف التحليل المقارن للنزاعات المعاصرة، مثل النزاع الأوكراني والصراعات الإفريقية في الساحل والكونغو، أن ضعف احتكار الدولة للعنف وظهور أدوات هجينة كالفضاء الإلكتروني والحرب المعلوماتية، قد غير طبيعة الصراع وموازنين القوة، ما استلزم تطوير مقاربات تحليلية متعددة المستويات تتجاوز النظريات الواقعية أو الليبرالية التقليدية.

أهم النتائج:

1 - تحول الفاعل المركزي: توسع النزاع ليشمل فواعل غير تقليدية وأدوات غير عسكرية، بما في ذلك الفضاء الرقمي والاقتصادي، كما في النزاعات بين الولايات المتحدة والصين أو في ساحل إفريقيا.

2 - تعقيد أدوات النزاع: ساهمت العولمة والثورة الرقمية في تعدد مستويات النزاع وتفاعلاته، مع تأثير واضح على ميدان الحرب، كما يتضح في النزاعات السيبرانية وحروب المعلومات.

3 - قصور المقاربات الأحادية: أظهرت التجارب في العراق وليبيا أن الحلول الأمنية أو السياسية منفردة غير كافية، وتحتاج النزاعات الحديثة إلى دمج الدبلوماسية والتنمية والعدالة الانتقالية.

4 - تنامي أدوار الفواعل الجديدة: الشركات الأمنية الخاصة، المنظمات غير الحكومية، والجماعات المسلحة الرقمية أصبح لها تأثير مباشر على ديناميات النزاع وتسويته
الرؤية المستقبلية:

يتجه العالم نحو نزاعات أكثر ارتباطاً بالقضايا البنيوية غير التقليدية، كالمناخ، الهجرة، ندرة الموارد، والفجوة الرقمية، مع تصاعد دور الحروب السيبرانية والذكاء الاصطناعي. فهم النزاع المستقبلي يتطلب مقاربات متعددة التخصصات تجمع بين الاقتصاد والسياسة والعلوم الاجتماعية والبيئية.
التوصيات:

- 1 - اعتماد مقاربات متعددة المستويات تشمل التحليل المحلي والإقليمي والدولي، كما في تجربة بعثة الأمم المتحدة في مالي (MINUSMA).
- 2 - إشراك المجتمع المدني والفئات المهمشة في تصميم استراتيجيات بناء السلام، كما في اتفاق السلام الكولومبي.
- 3 - تعزيز الدبلوماسية الوقائية وأدوات الإنذار المبكر لرصد مؤشرات النزاع قبل تفجره، بالاستفادة من التجارب الإفريقية ونظام (CEWS).
- 4 - إصلاح مؤسسات الحوكمة الدولية، خصوصاً مجلس الأمن، لضمان قدرة أكبر على التدخل في النزاعات غير التقليدية.
- 5 - تشجيع البحث العلمي متعدد التخصصات لفهم النزاعات الجديدة، بما يشمل العلوم الاجتماعية، البيئية، والتقنية، مثل مبادرات (SIPRI) وجامعة أوصلو.

9. الهوامش:

1. Jacob Bercovitch, Resolving International Conflicts: The Theory and Practice of Mediation (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1996).
2. K. J. Holsti, Peace and War: Armed Conflicts and International Order, 1648–1989 (Cambridge: Cambridge University Press, 1991).
3. Mary Kaldor, New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era (Stanford, CA: Stanford University Press, 2012).
4. Herfried Münkler, The New Wars (Cambridge: Polity Press, 2005).
5. Mark Duffield, Global Governance and the New Wars (London: Zed Books, 2001).
6. James Rosenau, Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990).
7. Johan Galtung, Peace by Peaceful Means: Peace and Conflict, Development and Civilization (London: Sage Publications, 1996).
8. Joseph S. Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics (New York: PublicAffairs, 2004).
9. David Held and Anthony McGrew, Globalization/Anti-Globalization (Cambridge: Polity Press, 2002).
10. Robert Keohane and Joseph Nye, Power and Interdependence (New York: Longman, 2012).

11. Kenneth Waltz, Theory of International Politics (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979).
12. John W. Creswell, Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches (Thousand Oaks, CA: Sage Publications, 2014).
13. عبد الرحمن بوطالب، مفاهيم في العلاقات الدولية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).
14. J. Robinson, Conflict and Peace in International Relations (London: Routledge, 1983).
15. James E. Dougherty and Robert L. Pfaltzgraff, Contending Theories of International Relations (New York: Longman, 2001).
16. Thomas Schelling, The Strategy of Conflict (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1960).
17. محمد عبد الله العريان، النزاعات الدولية في الفكر السياسي العربي (القاهرة: دار النهضة العربية، 2011).
18. Henry Kissinger, Diplomacy (New York: Simon & Schuster, 1994).
19. Maurice Duverger, Les Partis Politiques (Paris: Armand Colin, 1980).
20. Max Weber, Economy and Society (Berkeley: University of California Press, 1978).
21. Antonio Gramsci, Selections from the Prison Notebooks (New York: International Publishers, 1971).
22. Rajiv Gandhi, Towards a World of Peace (New Delhi: Indian Council of World Affairs, 1988).
23. القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية 61.
24. عبد الرحمن بوطالب، مفاهيم في العلاقات الدولية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).
25. Thomas Hobbes, Leviathan (London: Andrew Crooke, 1651).
26. Hedley Bull, The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics (London: Macmillan, 1977).
27. Kenneth Waltz, Theory of International Politics (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979).
28. Edward Azar, The Management of Protracted Social Conflicts (Aldershot: Dartmouth Publishing, 1990).
29. Hélène Cuivoni, Les Conflits Internationaux à l'Ère de la Mondialisation (Paris: Presses Universitaires de France (PUF), 2017).
30. Paul Rogers, Global Security and the War on Terror: Elite Power and the Illusion of Control (London: Routledge, 2007), 33.
31. Mary Kaldor, New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era (Stanford, CA: Stanford University Press, 2012), 58.
32. P. W. Singer, Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2008), 45.
33. Boutros Boutros-Ghali, An Agenda for Peace: Preventive Diplomacy, Peacemaking and Peacekeeping (New York: United Nations, 1992).

34. Thomas G. Weiss, *Humanitarian Business* (Cambridge: Polity Press, 2013).
35. فاطمة الزهراء عبد السلام، دور المنظمات غير الحكومية في إدارة النزاعات الدولية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2018).
36. Joseph S. Nye, *Cyber Power* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2010).
37. عبد القادر قندوز، "الأمن السيبراني في العلاقات الدولية المعاصرة"، *المجلة الجزائرية للدراسات الأمنية*، المجلد 7، العدد 2 (2020).
38. Richard Falk, "Revisiting Westphalia, Discovering Post-Westphalia," *Ethics & International Affairs* 29, no. 3 (2015): 293–310.
39. Joseph S. Nye, *The Future of Power* (New York: PublicAffairs, 2011).
40. طارق حمدان، "تعدد الفواعل وأثره على مفهوم السيادة في العلاقات الدولية"، *مجلة العلوم السياسية*، جامعة الجزائر 3، العدد 12 (2021).
41. Paul Collier, *The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It* (Oxford: Oxford University Press, 2007).
42. Barry Buzan and Ole Wæver, *Regions and Powers: The Structure of International Security* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).
43. Joseph Nye, *The Future of Power* (New York: PublicAffairs, 2011).
44. Mark Galeotti, *Hybrid War or Gibridnaya Voyna? Getting Russia's Non-Linear Military Challenge Right* (London: Mayak Intelligence, 2016).
45. Thomas Rid, *Cyber War Will Not Take Place* (Oxford: Oxford University Press, 2013).
46. J. P. Farwell and R. Rohozinski, "Stuxnet and the Future of Cyber War," *Survival* 53, no. 1 (2011): 23–40.
47. Center for Strategic and International Studies (CSIS), *Global Threats in Cyberspace* (Washington, DC, 2022).
48. David Kilcullen, *Counterinsurgency* (Oxford: Oxford University Press, 2010).
49. Ivan Arreguín-Toft, *How the Weak Win Wars: A Theory of Asymmetric Conflict* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).
50. Christopher Phillips, *The Battle for Syria: International Rivalry in the New Middle East* (New Haven, CT: Yale University Press, 2016).
51. Andrew Mumford, *Proxy Warfare* (Cambridge: Polity Press, 2013).
52. Tobias Ide, "Climate Change and Conflict: Reviewing the Statistical Evidence," *Wiley Interdisciplinary Reviews: Climate Change* 9, no. 5 (2018).
53. United Nations Environment Programme (UNEP), *Climate, Peace and Security Fact Sheet* (Nairobi, 2022).
54. Mahmood Mamdani, *When Victims Become Killers: Colonialism, Nativism, and the Genocide in Rwanda* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001).
55. Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon & Schuster, 1996).

56. UNEP, From Conflict to Peacebuilding: The Role of Natural Resources and the Environment (Nairobi: United Nations Environment Programme, 2009).
57. Kenneth N. Waltz, Man, the State, and War: A Theoretical Analysis (New York: Columbia University Press, 1959).
58. Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).
59. Edward Azar, The Management of Protracted Social Conflict: Theory and Cases (Aldershot: Dartmouth Publishing, 1990).

10. قائمة المراجع:

1- باللغة العربية:

1. أبو خليل، جوزيف. النزاعات الدولية: دراسة في المفاهيم والنظريات. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2014.
2. أمين، سمير. النظام العالمي المعلوم وإعادة إنتاج التبعية. القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، 2013.
3. الجابري، محمد عابد. العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
4. بن يحيى، كمال. تطور مفهوم الفاعل في العلاقات الدولية بين الدولة والجماعات غير النظامية. الجزائر: دار الخلدونية، 2020.
5. بشير، فاطمة الزهراء. "النزاعات المعقدة في إفريقيا: دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية". المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية 8، عدد 2 (2019): 45-68.
6. حمودي، كمال. "الفاعلات من غير الدول في النزاعات المعاصرة: منظمات المجتمع المدني والنزاعات المسلحة". مجلة دراسات دولية 15، عدد 1 (2020): 101-124.
7. حمدي، علي. تحولات النظام الدولي وتطور أنماط النزاع في القرن الحادي والعشرين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018.
8. زريق، مهدي. النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة: الفواعل الجديدة والتحديات المعاصرة. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2018.
9. شلق، أحمد. "التحولات في مفهوم السيادة والدولة في ظل العولمة وتأثيرها على النزاعات". المجلة اللبنانية للعلوم السياسية 12، عدد 4 (2016): 77-93.
10. عبد السلام، محمد. "الأمن الإنساني كمدخل لفهم النزاعات المعاصرة". مجلة السياسة الدولية، العدد 215 (2019): 55-82.
11. عبد المجيد، عادل. تحولات مفهوم الأمن في العلاقات الدولية: من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني. القاهرة: دار الفكر العربي، 2021.
12. عويس، فوزي. العولمة والفواعل الجديدة في العلاقات الدولية. القاهرة: دار الفكر العربي، 2015.

13. محجوب، فوزي. “العولمة والنزاعات العابرة للحدود: قراءة في التداخل بين المحلي والعالمي.” مجلة العلوم السياسية والقانون 5، عدد 3 (2017): 133–150.

14. وافي، عبد الكريم. “البيئة كمتغير في النزاعات الدولية: نحو إطار مفاهيمي جديد.” المجلة الدولية للدراسات الاستراتيجية 4، عدد 2 (2022): 211–230.

2- باللغة الفرنسية:

15. Abiew, Francis K. “NGO-Military Relations in Peace Operations.” International Peacekeeping 10, no. 1 (2003): 24–39.
16. Badie, Bertrand. Le Temps des Humiliés: Pathologie des Relations Internationales. Paris: Odile Jacob, 2014.
17. Buzan, Barry, and Ole Waever. Regions and Powers: The Structure of International Security. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.
18. Diehl, Paul F., and Alexandru Balas. Peace Operations. 2nd ed. Cambridge: Polity Press, 2014.
19. Duffield, Mark. Global Governance and the New Wars: The Merging of Development and Security. London: Zed Books, 2001.
20. Galtung, Johan. “Violence, Peace, and Peace Research.” Journal of Peace Research 6, no. 3 (1969): 167–191.
21. Groom, A. J. R. “Paradigms in Conflict: The Contested Claims of Peace and Security Studies.” Review of International Studies 32, no. 3 (2006): 481–498.
22. Guesmi, Mohamed. “Acteurs transnationaux et reconfiguration du conflit contemporain.” Revue Française de Science Politique 66, no. 3 (2016): 455–478.
23. Holsti, K. J. The State, War, and the State of War. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.
24. Kaldor, Mary. New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era. 3rd ed. Cambridge: Polity Press, 2013.
25. Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye. Power and Interdependence. 4th ed. New York: Longman, 2011.
26. Mermet, Julien. Les nouvelles conflictualités internationales : économie, culture et environnement. Paris: Presses de Sciences Po, 2018.
27. Richmond, Oliver P. Failed Statebuilding: Intervention, the State, and the Dynamics of Peace Formation. New Haven: Yale University Press, 2014.

28. Smith, Dan. Trends and Causes of Armed Conflict. Berlin: Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, 2004.
29. Tilly, Charles. Coercion, Capital, and European States, AD 990–1992. Oxford: Blackwell, 1992.
30. United Nations. Report of the Secretary-General on the Work of the Organization. New York: United Nations Publications, 2022.
31. Zartman, I. William. “Ripeness: The Hurting Stalemate and Beyond.” In Stern, P., and Druckman, D., eds.

3 – باللغة الإنجليزية:

32. African Union. Continental Early Warning System (CEWS) Reports (2015–2022). Addis Ababa: AU Commission.
33. Collier, Paul. The Bottom Billion. Oxford: Oxford University Press, 2007.
34. Hoffman, Frank. Conflict in the 21st Century: The Rise of Hybrid Wars. Arlington: Potomac Institute, 2007.
35. Huntington, Samuel P. The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order. New York: Simon & Schuster, 1996.
36. Ledrake, J. P. From Negative to Positive Peace: The Role of Non-State Actors. London: Routledge, 2000.
37. RAND Corporation. Future Conflict Scenarios in the Digital Age. Santa Monica: RAND, 2021.
38. Rogers, Paul. The New Face of Conflict: Non-State Actors and International Security. London: Routledge, 2019.
39. Singer, P. W. Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry. Ithaca: Cornell University Press, 2008.
40. Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). Environmental Security and Emerging Conflict Dynamics. Stockholm: SIPRI, 2021.
41. United Nations. MINUSMA Annual Reports (2013–2020). New York: UN Peacekeeping.
42. United Nations. Peace Agreement – Colombia (2016). New York: United Nations.
43. United Nations Security Council. Reform and Innovation in Global Governance. New York: United Nations, 2020.